عبدالله الكندري: أستغرب رد الحكومة لقانون مكافأة نهاية الخدمة للعاملين في القطاع الخاص

استغرب النائب عبدالله الكندري رد الحكومة قانون مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بالقطاع الخاص رغم أنه لا يكلفها دينارا واحدا، متسائلا: فلماذا تقوم الحكومة بردّه بعد أن أقرّه المجلس بمداولتين؟! وقال: سأظل على موقفي الداعم لموظفي القطاع الخاص ورافضاً لأي موقف حكومي يحمي جيب التجّار والبنوك على حساب العدالة ومستحقات الكويتيين.

الغانم: 10 نواب تقدموا بطلب طرح الثقة بوزير الداخلية

أنس الصالح: الوقائع التي ذكرت بالاستجواب لم تقع في عهدي .. واتخذت إجراءات بشأنها

هايف الأخطاء التي تمس أمن الوطن أو كرامة وحريات المواطنين لا يمكن التغاضي عنها

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه تسلم طلبا موقعا من 10 نواب بطرح الثقة في نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، وذلك إثر الاستجواب الموجه له من النائب محمد هايف.

وأوضح الغانم أنه «وفقًا للمادة (102) من الدستور والمادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه» مضيفًا «وعليه سيتم التصويت على طلب طرح الثقة في جلسة خاصة يوم الخميس الموافق 10 سبتمبر الجاري».

وأعلن الغانم أن النواب الموقعين على طلب طرح الثقة هم: خالد العتيبي وثامر السويط وعبدالكريم الكندري ومحمد المطير ونايف المرداس وحمدان العازمي وعادل الدمخي وعبدالله فهاد وشعيب المويزري ومحمد هايف. وكان المجلس قد ناقش الاستجواب الموجه من النائب محمد هايف إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح خلال جلسة مجلس الأمة مساء امس.

ويتضمن الاستجواب محورين هما انتهاك الخصوصية بالتجسس والتنصت على المواطنين من دون سند من القانون، والتستر على بعض الجرائم الجنائية ومرتكبيها في إدارتي أمن الدولة والجنائية ومكافأتهم بالترقية والمنصب الإشرافي.

وكان مجلس الأمة قد ناقش في جلسته العادية مساء أمس الأول الاستجواب المقدم من النائب محمد هايف إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح والمكون من محورين (انتهاك الخصوصية بالتجسس والتنصت على المواطنين من دون سند من القانون، والتستر على بعض الجرائم الجنائية ومرتكبيها في إدارتي أمن الدولة والجنائية ومكافأتهم بالترقية والمنصب الإشرافي).

وقال النائب محمد هايف في مرافعته خلال الاستجواب إن المجلس والحكومة في مركب واحد اسمه الكويت وعلى الجميع أن يحافظ عليها من الغرق، لذلك فإن الأخطاء الفادحة التي تمس أمن البلاد أو كرامة المواطن أو الحريات الشخصية لا يمكن المجاملة فيها ولا التغاضي عنها.

وأوضح أن المناصب ليست تشريفًا إنما هي تكليف، ومن يكلف بالمنصب يجب أن يكون حريصًا أمينًا على الدولة وعلى الشعب وليس من حقه أن يتنازل عن حق الشعب والدولة.

وشدد هايف على أن أي مسؤول يحاول الوزير حمايته يجب أن يحاسب الوزير وأي وزير تحاول الحكومة حمايته تحاسب الحكومة، معتبرا أنه «لو قام الوزير بدوره لما وصلنا لهذا الاستجواب».

وبين أن محاور الاستجواب تختلف عن الاستجواب السابق للوزير نهائيًا وأن هذه المساءلة تبدأ منذ أن كشف وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص عن وجود تسريبات وتاريخها.

وقال هايف: إن الوزير مبارك الحريص أعلن أن التسريبات مدتها أربع ساعات وأنها موجودة في الأمانة العامة لمجلس الأمة لكن ما اطلعنا عليه يقارب ساعتين ولا يتضمن الجزء الخاص بالصندوق الماليزي وما دار حوله من نقاش، وأضاف متسائلًا « هل سلم الوزير التسجيل ناقصًا ومسح التسجيلات المسربة»؟

وأشار إلى أن الأحداث التي تمت لم تجد قرارا صائبا ولذلك ضج الشارع الكويتي ولو اتخذ الوزير قرارًا في وقته لأصبح محل دعم وإشادة من قبل الشعب والنواب.

وقال: إن وزير الداخلية بين أنه تسلم التسجيلات في شهر فبراير الماضي لكن هل اطلع عليها؟ ، معتبرا ان اطلاعه عليها تعني التواطؤ لأن الإحالة للنيابة جاءت متأخرة أو أنه لا يعلم عن ما يجري في وزارته.

وقال هايف: لا يوجد شيء بيني وبين الوزير لكن مرور تلك الأحداث أمر في غاية الصعوبة في ظل دولة مؤسسات وحكومة وبرلمان. ولفت هايف إلى أن جريمة التجسس نهى عنها القرآن قبل الدستور والقوانين وأن الشرطة هي الجهة المختصة بحفظ النظام ومنع الجرائم، لكن عندما يتورط جهاز أمني مهم في جريمة التنصت على المواطنين فهو أمر خطير، معتبرا أن الوزير لم يتخذ الإجراء المطلوب بما يتناسب مع خطورة الحدث.

وتساءل: هل مدير أمن الدولة لا يعرف قوانين الحماية والسرية حتى يتنصت على الناس؟ وهل الوزير قام بتحريز أجهزة التنصت، وهل اتخذ قرارًا بشأن الوافدين الثمانية الذين يتنصتون على أهل الكويت؟

وأضاف هايف أن الوزير تعامل بنفس الأسلوب مع الضابط الذي أتلف 60 ألف ملف تحمل الطابع السري، وحاول اختراق 12 ألف حاسوب ببرنامج غير شرعي للتحكم بالملفات، مشيرًا إلى أن وكيل المباحث الجنائية السابق قدم كتابًا بما قام به هذا الضابط كما أن تقرير لجنة التحقيق أثبت بأنه إهمال يستحق المحاسبة، لكن الوزير اكتفى بنقل هذا الضابط إلى إدارة الرقابة والتفتيش

الصالح :الوقائع التي ذكرت بالاستجواب لم تقع في عهدي

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح رده على الاستجواب: إن كل الوقائع التي ذكرت بالاستجواب لم تقع في عهده وتمت قبل توليه الوزارة وأنها نوقشت في الاستجواب السابق وفي جلسة طرح الثقة وأن اتهامه بالتستر على هذه الجرائم يجافي الواقع.

وأضاف أنه يتفق مع المستجوب من الناحية الشرعية والدستورية والقانونية الواضحة عن حرمة التنصت والتجسس، لكنه لم يتستر على من قاموا بهذا الفعل أو منحهم مناصب إشرافية.

وأوضح أن ما تسلمه في فبراير الماضي يتعلق بتحريات بشأن موضوع الصندوق الماليزي فقط، مؤكدًا أنه لا يعلم بموضوع التنصت قبل الاطلاع على تفريغ التسجيلات في يوم الأربعاء الموافق 19 أغسطس.

وأكد أن قضية التسريبات مخالفة صريحة للدستور، مشيرا إلى أنه أمر بإجراء تحقيق عاجل بشأنها من قبل لجان تحقيق مستقلة، وتم على إثره وقف مدير أمن الدولة وإحالة القضية برمتها للنيابة.

وأضاف أن ترقية مدير أمن الدولة تمت قبل تسلم ملف التسريبات وكانت ترقية جماعية شملت 199 ضابطًا.

وقال الصالح: إن سمو نائب الأمير وولي العهد أكد في خطابه متابعته شخصيًا لملف التسريبات، مؤكدا أنه يرفع لسموه تقارير دورية بهذا الشأن وأن القضية أمام النيابة.

وقال الصالح: إن مدير أمن الدولة تقدم للتقاعد وتمت الموافقة على ذلك وفقا لقانون الشرطة، لافتا إلى أن الترقية تمنح له وفقا لقانون الشرطة أيضًا وأن الإحالة للتقاعد لا تعني التنصل من العقوبة الجنائية.

وأبدى الصالح استعداده لتزويد لجنة التحقيق البرلمانية بالتسجيلات، مؤكدًا أن هناك تسجيلات أخرى كثيرة لدى أمن الدولة وأنه لا يعلم ما الذي سرب منها وما لم يسرب.

واعتبر أنه يستجوب بسبب اتخاذه قرارات إصلاحية وتبين ذلك في المحور الثاني بشأن إتلاف الملفات التي حدثت في 2018 قبل توليه وزارة الداخلية.

وأوضح أنه شكل لجنة تحقيق في 10 يونيو بشأن الضابط الذي أتلف الملفات وأن الواقعة تعود إلى أكثر من عامين.

وبين أن تقرير اللجنة أشار إلى عدم وجود اختراق للسيرفر وأنه لم يكتف بذلك بل أحال الضابط إلى النيابة وتم الاكتفاء بنقله إلى خارج الأمن الجنائي

هايف الوزير : تقاعس عن حسم ملف «الجنسيات المزورة»

وقال النائب محمد هايف إن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح لم يتخذ إجراءات بشأن قضية بيع الجناسي والجوازات المزورة على البدون لا سيما بعد وجود أدلة تثبت تورط أشخاص بهذا الموضوع. وأوضح هايف خلال تعقيبه على رد الوزير أنه سبق أن تحدث مع الوزير عن ملف الجناسي والجوازات المزورة وسلمه تقرير لجنة حقوق الإنسان وبين له أن التقرير تضمن أحد متهمي الصندوق الماليزي واعترافه بشراء 5000 جنسية من جزر القمر وتسليمه 200 مليون دولار عبر شخص وسيط متسائلا «كيف تتقاعس عن هذا الملف؟ هل من المعقول أنك تحارب جرائم الإقامات دون أن تحاسب المزورين»؟ ولفت هايف إلى أنه كان الأجدى بالوزير عدم التهاون بهذا الملف كما تم بملف بيع الجناسي المزورة لـ(البدون)، مشيرا إلى أنه طلب من الوزير إحالة هذا الملف إلى النيابة ولم يحرك ساكنًا.

وأضاف أن (البدون) اشتروا جنسيات بناء على إعلانات عن هذه الجنسيات كانت هنا في الكويت، لكن لا الداخلية تعترف بها ولا الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية ولا وزاره الدفاع، والسفارات أعطتهم كتبًا أن هذه الجنسيات مزورة.

وأشارهايف إلى أن مسؤولية الوزير واضحة في هذه القضية من الناحية الشرعية والأخلاقية، معتبرًا أن التقاعس في حسم هذا الملف بمثابة التستر على من تورط فيه وقام بهذا الفعل.

وبين هايف أن ردود الوزير على محاور الاستجواب غريبة جدًا وهناك تملص من قضية إتلاف الملفات وأيضًا من تسريبات أمن الدولة التي يقول عنها الآن إنها ودية .

وأوضح هايف أنا أحمل الكل مسؤوليته أمام هذه التجاوزات طبقًا لنصوص الدستور والقانون وقبلها الشريعة.

الصالح : «الجوازات المزورة» قضية سقطت بالتقادم

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، إن الوقائع التي تتعلق بالجوازات المزورة تمت قبل توليه الحقيبة الوزارية وتحديدًا في السنوات من 1996 وحتى 2009.

وبين الوزير، في رده على تعقيب المستجوب على مرافعته، أن مجلس الأمة كلف لجنة حقوق الإنسان بإجراء تحقيق حول هذا الموضوع وأن اللجنة رفعت تقريرها وتمت مناقشة هذا التقرير في 2017 وكان قرار المجلس هو عدم الموافقة على التقرير.

وأضاف أن القضية أحيلت إلى هيئة مكافحة الفساد وتم تكليف ديوان المحاسبة للتأكد من المساس بالمال العام، مشيرا إلى أن القضية انتهت جنائيًا منذ خمس سنوات وسقطت بالتقادم.

وفيما يتعلق بالتسجيلات قال الصالح إنه على استعداد لإطلاع النواب على كل ما لديه، داعيا إياهم للاطلاع على التقرير الخاص بالقضية.

وأكد الصالح من جهة أخرى أنه اتخذ إجراءات تجاه الصندوق الماليزي من خلال البروتوكول الموقع مع وحدة التحريات المالية.

وعن بطاقات البدون المنتهية خلال أزمة كورونا أكد الصالح أنه تمت مخاطبة كل الجهات بتمديد صلاحية البطاقات كي يتمكنوا من الحصول على الخدمات كافة

العتيبي مؤيداً للاستجواب

وتحدث النائب خالد العتيبي مؤيدا للاستجواب، مؤكدا أن وزير الداخلية جسد المشهد الحقيقي لتمسك المسؤول بالمنصب، لافتًا إلى أن هذا التمسك بالمنصب الذي نراه من الوزير بعد الاستجوابين يثير الاستغراب. وقال العتيبي: أستغرب عدم تقدير الوزير الوضع في البلد وعدم تحمله المسؤولية السياسية»، مشيرا إلى أن هناك وزراء سابقين قدروا هذه المسؤولية وقدموا استقالاتهم حفاظا على أسمائهم في قضايا أقل ضررًا من قضية التجسس.

وأكد العتيبي أن هذا الاستجواب كلفته عالية جدًا مشددًا على ضرورة أن يقدم وزير الداخلية استقالته خاصة أن هذه الأزمة أكبر من أن نحتويها وستبقى آثارها موجودة .

وأفاد العتيبي أن هناك أكثر من ألف ملف مفقود في أمن الدولة من الممكن أن يكون منها ما يخص الصندوق الماليزي .

الدقباسي معارضا للاستجواب

من جانبه تحدث النائب علي الدقباسي معارضا للاستجواب، مؤكدا أنه من الظلم تجاهل الإنجازات الحكومية خلال الستة أشهر الأولى.

وقال: إن سمو نائب الأمير أكد حرصه بشأن هذا الملف لكن «للأسف بعض النواب همهم يطيح أنس الصالح .

وأكد أن وزير الداخلية أنس الصالح يدفع ثمن الإجراءات الجريئة التي اتخذها، لافتًا إلى أن كل ما ذكر من قضايا يعود لسنوات سابقة لعهد الوزير.

وبين أن قضايا الجناسي المزورة تم قبل 18 سنة، فأين النواب من الوزراء السابقين؟ مستطردا بالقول: الوزير لن يبقى وحده وسندافع عنه بكل بسالة .

وأوضح أن المعالجات لا يجب أن تكون بهذا الشكل وأبطال امن الدولة يستحقون الإشادة، وليس التشكيك.

مرزوق الغانم

محمد هايف

وزير الداخلية أنس الصالح

إعلان تذكيري

شركة المال للإستثمار ش.م.ك (عامة)

AL MAL INVESTMENT
شركة المال للإستثمار

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة المال للإستثمار ش.م.ك.ع بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ، وذلك يوم الخميس الموافق 10 سبتمبر 2020 في تمام الساعة 12:00 ظهرا في مقر الشركة الكائن في المرقاب – برج مزايا رقم (3) الدور (12) وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال التالي، وفي حالة عدم إكتمال النصاب سوف يتم تأجيل الإجتماع إلى يوم الخميس الموافق 17 سبتمبر 2020 في تمام الساعة 12 ظهرا بذات المقر المذكور أعلاه :

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية:

1 - مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
2 - تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
3 - مناقشة تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 والمصادقة عليه.
4 - مناقشة البيانات المالية المجمعة والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وإعتمادها.
5 - استعراض جميع الجزاءات (المالية وغير المالية) الصادرة والتي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 .
6 - استعراض التعاملات التي تمت مع أطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع أطراف ذات صلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.
7 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.
8 - مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 .
9 - تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
10 - مناقشة إخلاء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية و القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 .
11 - تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة للسنة المالية التي سوف تنتهي في 2020/12/31 على أن يكون مراقب الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.
12 - إنتخاب عضو مجلس إدارة مكمل .

على السادة المساهمين الكرام أو وكلائهم الراغبين في حضور الإجتماع مراجعة مقر شركة المال للإستثمار في- برج مزايا 3 –الدور 12 – خلال ساعات العمل الرسمية - وذلك لإستلام بطاقات الحضور وإستمارات التوكيل وجدول الأعمال والتقرير السنوي .

للاستفسار : 22254858

مجلس الإدارة

جانب من الجلسة